

المناطق الحرة في التشريع الجزائري، ضمانه هيكلية للاستثمار

Free zones in Algerian legislation are a structural guarantee for investment

د. علي رحال، جامعة الجزائر 1، الجزائر ali.rahali1964@gmail.com

تاريخ قبول المقال: 2025/12/17

تاريخ إرسال المقال: 2025/11/22

الملخص: تبرز أهمية المناطق الحرة بكونها تعتبر آلية هامة من آليات زيادة الصادرات والنواتج القومي بالإضافة إلى أنها تسمح باستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وتوجيهها نحو أنشطة ذات طابع تصديري وقيمة مضافة عالية ساهمت في تحريك عجلة الاقتصادية لبعض الدول السبّاقة في تبني فكرة المناطق الحرة وإقامتها على أراضيها، ونجد الجزائر سعت شأنها شأن العديد من الدول السّاعية لتحقيق التوازن والتنويع الاقتصادي إلى تبني فكرة إقامة المناطق الحرة كحل للحد من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات الذي ظل لسنوات عديدة المصدر الرئيسي لاقتصاد الدولة، وقد برز هذا التوجه استجابة لتحديات داخلية وخارجية فرضتها تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية مما يشكل اضطرابات داخل الدولة الجزائرية، وقد عملت الدولة على تفعيل سياسة إنشاء المناطق الحرة بعد أن تم إلغائها سنة 2006 "المنطقة الحرة بلارة" ليعود المشرع سنة 2022 لإعادة إحياءها لخلق مناخ اقتصادي مرن وأكثر جاذبية لاستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات ولتحريك عجلة التنمية الاقتصادية، ورغم هذا الطموح، إلا أن تجسيد المناطق الحرة على أرض الواقع لا يزال يطرح تساؤلات حول مدى جاهزية الإطار القانوني والمؤسسي، ومدى قدرة هذه المناطق على الاندماج ضمن رؤية تنموية شاملة تستجيب لمتطلبات الاقتصاد الوطني في سياق التغيرات الإقليمية والدولية.

الكلمات المفتاحية: المناطق الحرة، التشريع الجزائري، الاستثمار.

Abstract: The importance of free zones lies in their role as a crucial mechanism for increasing exports and national output. They also facilitate the attraction of foreign capital and its channeling towards export-oriented activities with high added value. This has contributed to the economic growth of some pioneering countries that adopted and established free zones within their borders. Algeria, like many countries striving for economic balance and diversification, has sought to adopt the concept of free zones as a solution to reduce its excessive dependence on the hydrocarbon sector, which for many

years was the primary source of the national economy. This trend emerged in response to internal and external challenges posed by fluctuating oil prices in global markets, which caused instability within Algeria. The state worked to reactivate the policy of establishing free zones after their cancellation in 2006 (the Bellara Free Zone). In 2022, the legislature revived them to create a more flexible and attractive economic climate for attracting capital and investments and to drive economic development. Despite this ambition, the implementation of free zones on the ground still raises questions about the readiness of the legal and institutional framework and the extent to which these zones can be integrated into a comprehensive development vision that meets the aspirations of the nation. The national economy in the context of regional and international changes.

Keywords: Free zones, Algerian legislation, investment.

مقدمة:

إن التزايد المستمر في عدد المناطق الحرة عبر العالم يبين أهميتها بالنسبة للدول النامية وغيرها التي أصبحت تتنافس فيما بينها لاستقطاب أكبر عدد من الاستثمارات وذلك من خلال ما تقدمه من مزايا وتحفيزات عديدة من أجل تحقيق أهداف للاندماج في الاقتصاد العالمي، تطورت المناطق الحرة مع مرور الزمن، حيث تعددت سماتها وتنوعت أنشطتها والغرض الذي أنشأت من أجله، حيث اعتبرت بعض الدول وسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز للاستثمار المحلي بما يعود على تلك الدول بفوائد من جوانب متعددة.

كما أن إنشاء المناطق الحرة في دولة ما يكون بغرض جذب الاستثمار الذي يساهم بشكل كبير في دفع عملية التنمية الاقتصادية داخل الدولة، ومن أجل تحقيق هذا الغرض يستلزم توافر عدة مقومات أساسية لقيام المنطقة الحرة، كما هناك معوقات تعترض قيام تلك المنطقة وتعرقل مهامها الأساسية.

المبحث الأول: مقومات إنشاء المناطق الحرة

لإنشاء أو لاستحداث منطقة حرة في بلد ما، يجب أن تتوفر مجموعة من المقومات الأساسية نذكر

منها:

المطلب الأول: المقومات السياسية والأمنية

إن إنشاء منطقة حرة في بلد ما، هو قرار سياسي¹، قبل أن يكون قرارا اقتصاديا أو قرار تشريعيًا يتطلب التوافق في المصالح أو على الأقل عدم التعارض بين استراتيجيات البلد المضيف والشركات دولية النشاط المدعوة للاستثمار في المنطقة الحرة المزعم إنشاؤها، إذ أن معظم الاستثمارات التي تأتي إلى هذه المناطق تعود إلى شركات دولية النشاط التي تسعى إلى الاستحواذ على الأسواق، وبالتالي لا يمكن توقع تدفق هذه الاستثمارات ما لم تكن هناك على الأقل نقاط التقاء ومصالح وضمانات كافية بحيث تؤدي إلى زيادة مقدرتها التنافسية وتعظيم أرباح استثماراتها ولأطول مدة ممكنة وبأقل المخاطر.

إلى جانب أن قرار استحداث المناطق الحرة يجب أن يتوافر له لمناخ سياسي والأمني المستقر والعلاقات الطيبة مع دول الجوار، لأن المنطقة الحرة لا تعمل في فراغ وهي ليست مخصصة لسد طلب السوق المحلي، بل إنها تعمل في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية.

بالإضافة إلى أن عدم الاستقرار السياسي يزيد من درجة المخاطرة التي يتعرض لها رأس مال المستثمر في البلد المعني، الأمر الذي يعد معرقلا أساسيا للاستثمار، كما يتطلب توافر البنية السياسية الملائمة وسيادة الديمقراطية -حرية الصحافة، استقلال القضاء والشفافية والمشاركة...- باعتبارها إطارا ضروريا للتنمية الاقتصادية².

المطلب الثاني: المقومات التشريعية

تتمثل في الأساس القانوني لإنشاء المنطقة الحرة وإدارتها والمزايا والحوافز التي توفرها للمستثمرين، بالإضافة إلى ضرورة الثبات النسبي لقوانين الدولة المضيف واستقرارها خاصة القوانين المالية، ووضوح القوانين فيما يتعلق بالمصادرة والتأمين وحق التقاضي وحق اللجوء للتحكيم والتعامل مع الاستثمارات الأجنبية وتسجيل الشركات وتحديد أنظمة البنوك وشركات التأمين، وتوفير نظم قضائية كفئة تحمي سلطة القانون بما في ذلك حقوق الملكية الخاصة.

¹ - لبل فطيمة، المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادي والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011-2012، ص104.

² _ عبد الفتاح محمد عبد الفتاح، أنظمة الاستثمار في مصر في ضوء التجارب الدولية والمتغيرات الاقتصادية العالمية، بدون طبعة، دار النهضة العربية، مصر، 2015، ص38.

وينبغي أيضا توفر الأطر التشريعية والتنظيمية التي تمنع الاحتكار سواء في القطاع العام أو الخاص وتساهم في الحد من الفساد الإداري، بالإضافة إلى أنها تعزز الانفتاح والمنافسة والالتزام القوي بالمسائلة العامة وإقامة نظام رقابي يتسم بالعدل والشفافية والفعالية.

كما ينبغي على الإدارات المحلية أن تمتلك روح الأعمال، ذلك أن النظام الجمركي والضريبي يجب أن يتم تطبيقه بذكاء وحكمة³.

المطلب الثالث: المقومات البشرية

وتتمثل المقومات البشرية في ضرورة توفر الأيدي العاملة الماهرة والمؤهلة للعمل في الشركات والمشروعات الاستثمارية التي تقام في المنطقة الحرة وهناك عاملان أساسيان ومتكاملان لهما أهمية كبيرة في تقويم قوة العمل من وجهة نظر الشركات الدولية وهما: المهارة والمرونة.

فالأولى تشكل موردا رئيسيا في عصر المعلوماتية بينما تعني الثانية سرعة التحرك وحرية الانتقال من العمل في المشروعات المقامة داخل الدولة إلى المشروعات داخل المناطق الحرة، وهذا يتطلب من المشروعات المقامة داخل الدولة أن يكون لديها بدائل محلية لمراجعة هذا الانتقال أو أنها قادرة على توفير حوافز تجعل العاملين فيها لا يضحون بها، الأمر الذي يجعل الشركات العالمية في المناطق الحرة تبحث عن قوى العمل الجديدة في كثير من البلدان النامية بسبب البطالة، أما البلدان قليلة السكان فينبغي وجود حد أدنى من الضوابط ومؤونة أكبر في استيراد العمالة.

المطلب الرابع: المقومات الجغرافية والبيئية

وتتمثل المقومات الجغرافية والبيئية في قرب المناطق الحرة من خطوط التجارة الدولية لذا تتركز أغلب المناطق الحرة في العالم على الموانئ البحرية أو بالقرب منها، وأبرز مثال المنطقة الحرة بطنجة بالمغرب، أو المنطقة الحرة ببور سعيد بمصر، أو بالقرب من المطارات أو على حدود قريبة من السواك الإقليمية أو الدولية كالمنطقة الحرة بدبي بجبل علي بالإمارات العربية، بهدف خفض تكاليف النقل، حيث أن أحد العوامل الهامة

³ _ جلال الدين قواوي: دور المناطق الحرة في ترقية الصادرات حالة-الإمارات العربية المتحدة والجزائر-مذكرة ماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017، ص18.

التي تدفع الشركات دولية النشاط للاستثمار في البلدان النامية هو الانخفاض النسبي في تكاليف النقل خاصة أنه يمثل نسبة عالية من تكلفة المنتج النهائي في الدول الصناعية.

أما فيما يتعلق بأهمية المقومات البيئية للمناطق الحرة، فإن ذلك يتأتى من رغبة وحرص العديد من الشركات الأجنبية على التوطن في المناطق ذات البيئات والظروف المناخية المعتدلة نسبيا بما ييسر لها إنجاز عملياتها الإنتاجية، وعرض سلعها أو خدماتها وتصديرها إلى أسواق الاستهلاك الرئيسية لها إقليميا أو عالميا⁴.

المطلب الخامس: المقومات الاقتصادية

وتبرز المقومات الاقتصادية في كون الاقتصاد كلي ومستقر نسبيا متحرر من التدخلات الحكومية ويمثل بمعدل نمو جيد، ونظام مالي فعال يوفر على إشراف وضوابط عمل البنوك والأسواق المالية والمؤسسات المالية الأخرى والالتزام بنظم المراجعة والتدقيق وفقا للمعايير الدولية، بالإضافة إلى كونه يحتوي على مزايا نسبية وتنافسية في مجال الخدمات، توفر الطاقة والسوق الواسعة، تطور درجة استيعاب المعلومات والتقنيات الحديثة كما تعكس مؤشرات التعليم والتنافسية لأسواق واسعة وكبيرة ذات قدرة شرائية وموقع استراتيجي يطل على أسواق كبرى وقريب من خطوط التجارة الدولية مما يسمح بخفض تكاليف النقل⁵.

لأن الشركات الأجنبية عند الاستثمار فإنها تفضل هذه الأسواق بالمناطق الحرة.

بالإضافة لآبد من أن تمتلك الدولة الأموال الكافية لإنشاء البنية الأساسية الضرورية لقيام المنطقة الحرة والإشهار لها إضافة لوجود رؤية وإستراتيجية مستقبلية بخصوص الأهداف الاقتصادية والمسار التنموي الذي تسلكه الدولة، لأن هذه الرؤية تعد عاملا هاما في الحد من الآثار السلبية والأزمات المفاجئة التي قد يواجهها الاقتصاد الوطني.

المبحث الثاني: معوقات المناطق الحرة

هناك العديد من المعوقات التي تحول دون تحقيق المناطق الحرة لأهدافها وتؤثر عليها بالسلب وقد تؤدي إلى فشلها، وتنقسم هذه المعوقات إلى صنفين معوقات داخلية ومعوقات خارجية سنتطرق إليها على النحو الآتي⁶:

⁴ _ عبد الفتاح محمد عبد الفتاح: مرجع سابق، ص 40.

⁵ _ لبل فطيمة: مرجع سابق، ص 105.

⁶ _ عبد الفتاح محمد عبد الفتاح: مرجع سابق، ص 41.

المطلب الأول: معوقات داخلية

يندرج في إطار المعوقات الداخلية مجموعة من المعوقات، أهمها:

أولاً: المعوقات الاقتصادية والمالية

- تدخل في إطار المعوقات الاقتصادية والمالية عدد من المعوقات التي يمكن أن يؤثر بعضها على الاقتصاد العام للدولة وعلى المناطق الحرة التي تستضيفها، وتبرز أهم هذه المعوقات فيما يلي⁷:
- عدم وضوح أو استقرار سياسة وإستراتيجية الدولة المضيفة في تعاملها مع المنطقة الحرة، الأمر الذي يؤدي بالمستثمرين لتوخي الحذر لتجنب أي إجراءات مفاجئة تتخذها الدولة فيما يتعلق بتلك المناطق.
 - عدم استقرار أداء الاقتصاد الكلي في الدولة ويبرز عدم استقرار أداء الاقتصاد الكلي من خلال المؤشرات الآتية:

✓ عجز الموازنة العامة للدولة: فمن خلال ما تشير إليه معايير البنك الدولي فإن الحد المسموح به الذي لا يجب أن يتخطاه عجز الموازنة العامة يتمثل في 2% من إجمالي الناتج المحلي، فيترتب على زيادة هذه النسبة مشاكل اقتصادية للدولة المضيفة.

✓ التضخم: يسبب التضخم ارتفاع للأسعار في الدولة المضيفة، بالإضافة لكونه يؤدي إلى نزول القيمة الشرائية لعملتها، وهو الأمر الذي يؤثر سلباً على اقتصاد الدولة ويعد مقياساً لقوة هذا الاقتصاد أو ضعفه، كما أنه يؤثر على تكلفة المعاملات في المناطق الحرة ويؤدي إلى زيادتها مما يخفض من الأرباح ونفور المستثمرين من المنطقة وعدم الرغبة في الاستثمار فيها.

✓ سعر الصرف: يظل سعر الصرف المحلي في مواجهة العملات الأجنبية معيار يمكن أن يقاس عليه مدى استقرار اقتصاد الدولة المضيفة كما أن عدم استقرار الصرف يولد صعوبات تقف أمام الاستثمارات القائمة داخل الدولة والمناطق الحرة التي تستضيفها.

✓ علاوة سعر الصرف: تشير علاوة سعر الصرف إلى الفارق الإضافي الذي تتحمله المشاريع الاستثمارية داخل الدولة والمناطق الحرة نتيجة ارتفاع تكاليف الحصول على العملات الأجنبية، حيث يعد هذا العامل من

⁷- المرجع نفسه، ص 41.

المعوقات الاقتصادية المؤثرة التي تؤدي إلى زيادة تكلفة استيراد المواد الأولية اللازمة لعمليات الإنتاج من الأسواق الدولية.

✓ السياسية المالية: رغم عدم تأثر مشروعات المناطق الحرة بصورة مباشرة بهذه السياسات نظرا لتمتعها بإعفاءات ضريبية، إلا أن ذلك لا يمنع من تأثر بعض هذه المشروعات عن طريق السلع التي يتم استيرادها من السوق المحلية.

- عدم توفر الصناعات الوسيطة في السوق المحلية العاملة في المناطق الحرة⁸.
- تقصير الجهات القائمة على المنطقة الحرة في سياستها التسويقية والترويجية في جذب الاستثمار، يضاف لذلك التقصير في توفير المعلومات المختلفة المتعلقة بالاستثمار في المنطقة بلغات متعددة وبوسائل مختلفة.
- عدم القدر أو الامتناع عن تقديم قروض للمشروعات العاملة بالمناطق الحرة من طرف مؤسسات الدولة المضيفة أو ارتفاع سعر الفائدة عليها.
- ارتفاع تكلفة تشغيل المشروعات العاملة في المناطق الحرة ووضع قيود أمام توسعاتها المستقبلية ما يجعل الاستثمار بها قصير الأجل.

ثانيا: المعوقات التشريعية والقضائية

يرتبط الاستثمار ارتباطا وثيقا بالإطار التشريعي للدولة، إذ تحدد من خلال التشريعات السارية الحوافز والتسهيلات الممنوحة للمستثمرين، بالإضافة إلى الضمانات التي تكفل حماية الاستثمارات المحلية والأجنبية، كما تعد آليات فض المنازعات الاستثمارية من العناصر الأساسية، والتي تتطلب وجود قضاء نزيه ومستقل يصدر أحكامه استنادا إلى تلك التشريعات ومن هنا تتعاظم أهمية كل من التشريع والقضاء في خلق بيئة استثمارية جاذبة سواء داخل الدولة المضيفة أو في المناطق الحرة التابعة لها، وعليه يمكن القول بأن هناك بعض المعوقات المرتبطة بالتشريع والقضاء وتتمثل في:

- ✓ تعدد التشريعات المنظمة للاستثمار في المناطق الحرة: إن من أبرز المعوقات المؤثرة على الاستثمار نجدها متعلقة بالتشريعات والقوانين وتتمثل في تعدد القوانين المتعلقة بالاستثمار، وتعارضها وعدم الوضوح الذي يشوب بعض نصوصها، بالرغم من أن بعض الدول المضيفة تفرد قانونا للاستثمار في المناطق الحرة

⁸ - عبد الفتاح محمد عبد الفتاح: مرجع سابق، ص42

بجانب قانون ينظم الاستثمار في الدولة، إلا أن هذه القوانين في كثير من الأحيان لا تحيط بجميع الجوانب المتعلقة بالاستثمار، مما يترتب على الأمر تشتت المستثمرين بين أكثر من قانون، ويفتح المجال للاجتهادات من قبل الجهات المشرفة على الاستثمار وهو الأمر الذي يؤثر على مدى عدالة التشريع⁹.

✓ التغيير والتعديل المستمر للقوانين المنظمة للاستثمار سواء في المناطق الحرة أو خارجها: مما يولد للمستثمر القلق الدائم على مستقبل استثماراته ويجعله يفضل الرحيل إلى مناطق أخرى ليطمئن على أمواله.

✓ قيود التشريع: وتتمثل في الشروط التي تقيد عمليات إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة كشرط امتلاك شريك محلي لنسبة معينة في المشروع، أو قيود تحدد نوع ومجال النشاط الذي يجب أن يزاوله المشروع، أو ضرورة توظيف النسبة العظمى من الأيدي العاملة في المشروع من مواطني الدولة المضيفة، أو ارتباط الحوافز والتسهيلات الممنوحة في المناطق الحرة ببعض الشروط التي تؤثر في قدرة المستثمر على التحكم في توجهات ونشاط مشروعه الاستثماري.

✓ صياغة التشريعات المنظمة للاستثمار في المناطق الحرة دون مراعاة الجوانب الاقتصادية بها: إن اقتصار صياغة هذه التشريعات على مختصين في المجال القانوني دون إشراك خبراء في علم الاقتصاد، يؤدي إلى قصور تشريعي يتسم بالغموض في العديد من جوانبه، ويعد هذا القصور عاملاً سلبياً يؤثر على مناخ الاستثمار في المناطق الحرة نظراً لاختلاف أساليب المعالجة القانونية عن المعالجات الاقتصادية في العديد من الجوانب، وإن عدم مراعاة هذه الخصوصية في سياق تنظيم المناطق الحرة قد يشكل عائقاً حقيقياً أمام قدرتها على تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها¹⁰.

✓ سلوك الدولة القانوني: إن قيام الدولة المضيفة باتخاذ أي إجراء من شأنه التأثير على قدرة المستثمر في السيطرة والتحكم بأمواله-كإجراءات التأمين أو ما يشابهها -دون الالتزام بما تنص عليه الاتفاقيات الدولية والمبادئ ذات الصلة بحماية الاستثمارات الأجنبية، يسهم في خلق حالة من القلق وعد الاطمئنان لدى المستثمرين الأجانب ويؤدي ذلك إلى تراجع ثقتهم في النظام القانوني للدولة المضيفة، وتعد هذه التصرفات من أبرز المعوقات التي تضعف من فعالية المناطق الحرة.

⁹ _ لبل فطيمة: مرجع سابق، ص 107.

¹⁰ _ عبد الفتاح محمد عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 43.

✓ آلية تسوية منازعات الاستثمارات مثل تطويل في الفصل في القضايا وتهاون في تنفيذ الأحكام، أو تفضيل الجانب المحلي على الأجنبي.

ثالثا: المعوقات الإدارية

يندرج تحت إطار المعوقات الإدارية ما يلي:

✓ تعدد الجهات المشرفة على الاستثمار في الدولة وازدواجية الاختصاصات فيما بينها، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تعدد مراكز اتخاذ القرار التي تتعامل مع المستثمر وإلى تضارب في القرارات الصادرة في بعض الأحيان ما يؤدي إلى إهدار وقت المستثمر وعدم التشجيع على الاستثمار بها.

البيروقراطية الحكومية التي يتعرض لها المستثمر عند الترخيص لمشروعه أو في الإجراءات الأخرى تسبب في تضيق وقت المستثمر وتؤثر على قدرة المنطقة الحرة في جذب الاستثمارات.

✓ الفساد الإداري وإخلال العاملين في المؤسسات الحكومية التي يتعامل معها المستثمر باعتبارات النزاهة والأمانة.

✓ المحسوبية والمجاملة في تعيين القيادات الإدارية في تلك المؤسسات دون مراعاة الكفاءة والخبرة والتخصص مما يسبب معوقات منفرة للمستثمرين بسبب القرارات الغير عملية¹¹.

رابعا: المعوقات المتعلقة باليد العاملة

وتتمثل في:

✓ التأثيرات السلبية لممارسة بعض النقابات العمالية -الإضرابات والمطالب المبالغ فيها- التي تشغل المستثمر عن تطوير الإنتاج وعملياته.

✓ عدم توفر يد عاملة رخيصة وماهرة كافية في الدول المضيفة.

✓ تفضيل العمل في المؤسسات الحكومية للامتيازات المالية والوظيفية على العمل بالمناطق الحرة.

✓ بالإضافة إلى أن غياب كل من الاستقرار السياسي والأمني يؤثران بشكل رئيسي على قيام المناطق الحرة.

المطلب الثاني: المعوقات الخارجية

وهي المعوقات التي لا يكون للدولة المضيفة يد فيها وتكون خارج نطاقها، وتتمثل في:

¹¹ _ لبعل فطيمة، مرجع سابق، ص108.

- ✓ التأثيرات التي يمكن أن تترتب على التطورات الاقتصادية العالمية، كإنشاء منظمة التجارة العالمية وما يترتب في بعض قواعدها من أثر على المناطق الحرة
 - ✓ التكتلات الاقتصادية وانعكاسات تعاملات بعض دولها على السلع التي يتم إنتاجها في المناطق الحرة التي تستضيفها بعض دول هذه التكتلات، فالمناطق الحرة المقامة بدول منتمية لتكتلات الاقتصادية تعاني من عدم اعتراف الدول الأعضاء الأخرى في نفس التكتلات بمنتجات المناطق الحرة لدولة المضيف كبلد منشأ.
 - ✓ دعم بعض الدول لصناعات معينة يؤثر على الصناعات المماثلة بالمناطق الحرة لغياب المنافسة العادلة¹².
 - ✓ ندرة المواد الأولية التي تدخل في تصنيع منتجات معينة أو التقلب المستمر وغير المتوقع في أسعارها في الأسواق العالمية كارتفاع أسعار النفط.
 - ✓ وجود حالة كساد عالمي مما يتسبب في خسائر للمشروعات الآملة في المناطق الحرة.
 - ✓ الأوضاع السياسية والإقليمية والنزاعات المسلحة التي ترفع من مستوى المخاطر التي قد تتعرض لها الاستثمارات، وتسبب في ارتفاع تكلفة التأمين عليها.
 - ✓ المقاطعات السياسية والاقتصادية كمقاطعة الدول العربية للمنتجات الإسرائيلية ومنتجات الشركات المتعاملة معها.
 - ✓ تقارب المناطق الحرة في الدول المتقاربة جغرافيا، ما يؤثر على حجم الاستثمارات التي يتم جذبها لتلك المناطق خاصة في ظل تشابه مناخ الاستثمار والحوافز والتسهيلات والضمانات المقدمة في هذه المناطق.
- المبحث الثالث: آفاق المناطق الحرة والتنوع الاقتصادي**

أسهمت المناطق الحرة بشكل ملموس في تحقيق العديد من الآثار الإيجابية منها والسلبية نعالجها على النحو الآتي:

المطلب الأول: الآثار الإيجابية

نتطرق إليها من خلال النقاط التالية:

- العمالة: مساهمة مشاريع المنطق الحرة في القضاء على البطالة من خلال إحداث مناصب عمل مباشرة عن طريق الشركات والمؤسسات المستثمر داخل المنطقة، وكذلك إحداث مناصب عمل لفعل الروابط الخلفية

¹² _ لبعل فطيمة، مرجع سابق، ص108-109.

مع الاقتصاد الوطني¹³، وشركات المقاول من الباطن والشاركة في الإنتاج وتم تقدير عدد مناصب الشغل المباشر 2800 منصب عمل وفي حالة تشغيلها بالكامل 70 ألف منصب

- إيجاد بيئة مساعدة للتكامل وتقديم خدمات مكاملة
 - زيادة العائد من النقد الأجنبي ومصدره الأجور المدفوعة إلى العمال إذ يستفيد العمال الجزائريين من نسبة لا تقل عن 10% من أجورهم بالعملة الأجنبية
 - نقل التكنولوجيا واكتساب المهارات عن طريق الخبراء، تدريب العمالة لاكتسابها المهارة الفنية.
 - استفادة محيط المنطقة من دعم وتطوير وتحديث الزراعة المحلية من خلال بعث صناعات زراعية تحويلية كصناعة المصبرات، وإمكانية إقامة مؤسسات صغيرة للمعالجة التحتية.
 - تطوير وتنمية قطاع الخدمات خاصة النقل والسياحة
 - المساهمة في تحسين وتطوير التكوين بمراكز التكوين المهني والمراكز العلمية المختلفة
 - زيادة حصيلة الصادرات خارج نطاق المحروقات من خلال جلب الاستثمارات والمستثمرين إما للعمل داخل المنطقة الحرة أو الأنشطة المغذية للمشاريع المقامة بالمنطقة الحرة
- المطلب الثاني: الآثار السلبية:** ينجر عن إقامة المناطق الحرة بعض الانعكاسات السلبية نلخصها في الآتي:
- الربح الضائع للخرينة العمومية من المداخل الجبائية لإعفاء الاستثمارات من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات الضريبية وكذلك العوائد رأس المال الموزع الناتج عن نشاطات اقتصادية تمارس في المنطقة الحرة¹⁴.

- عدم استقرار المؤسسات الأجنبية المستثمرة بسبب المزايا والحوافز المتوفرة والمناخ الاستثماري الأكثر ملائمة لها في البلدان الأخرى وفي ظل المنافسة القوية.
- اختلاف الأجور والامتيازات بين العمال ومن نفس الكفاءات والمهارات يؤدي إلى عدم استقرار العمال، وكذا الاستغلال المنتشر داخل المناطق الحرة بسبب غياب قوانين العمل والنقابات يؤدي إلى انعكاسات سلبية على العمالة كارتفاع نسبة دوران اليد العاملة في المنطقة.

¹³ _ منور أوسرير: دراسة نظرية عن المناطق الحرة "مشروع منطقة بلارة"، مجلة الباحث، العدد 02، 2003، ص 44.

¹⁴ _ منور أوسرير: مرجع سابق، ص 44-45.

• التأثير على البيئة والمحيط حيث المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 94 - 320 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 المتعلق بالمناطق الحرة على أن توضع كميات الحطام والنفايات ولا سيما النسيجية والجلدية والزجاجية والآتية من مواد البناء حيز الاستهلاك بالتراب الجمركي الوطني وهذا ينجر عنه تلوث مما يجعل التراب الوطني سلة للنفايات الناتجة عن مشاريع المنطقة الحرة¹⁵.

خاتمة:

تعتبر المناطق الحرة من بين أهم الآليات الأساسية التي تعتمد عليها الدولة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتنشيط الحركة الاقتصادية على المستويين الوطني والدولي، وتقوم هذه المناطق على خلق بيئة استثمارية متميزة تتسم بالمرونة والتحفيز، من خلال تقديم مجموعة من الامتيازات الجمركية والضريبية والاجرائية، مما يجعلها مناطق مستقطبة للمستثمرين، ويقوم بتسيير هذه المناطق هيئات متخصصة تعمل على تنظيمها وتطويرها بما يتناسب مع طبيعتها، ولإنشاء أي منطقة حرة فعالة لابد من توافر مجموعة من المقومات سياسية وأمنية، تشريعية وغيرها من المقومات لضمان نجاح المنطقة الحرة واستدامة جاذبيتها الاستثمارية. ورغم الإمكانات والفرص التي تتحياها المناطق الحرة إلا أنها قد تواجه عدة معوقات تحول دون تحقيق أهدافها وقد تؤدي إلى فشلها، لذلك فإن نجاح المنطقة الحرة لا يتوقف فقط على إنشائها، بل يرتبط بشكل مباشر بمدى كفاءة إدارتها، ومرونة الأطر القانونية المنظمة لها وقدرتها على التأقلم مع المتغيرات الاقتصادية العالمية، مما يتطلب رقابة فعلية لضمان تكاملها مع الأهداف التنموية الشاملة.

¹⁵ _منور اوسرير، مرجع سابق، ص44-45.